



## الأطر التشريعية الممكنة لتحقيق الأمن السيبراني

# المحتويات

- تمهيد
- عوامل تمكين الأطر التشريعية
  - الأحكام القانونية والتنظيمية
  - الاطار التشريعي ذو الصلة
  - القدرة والامكانية القانونية والتنظيمية
- أطر التعاون الرسمية وغير الرسمية لمكافحة الجريمة السيبرانية
- الخلاصة

## تمهيد

- من محاور رؤية عمان 2040
- محور : اقتصاد بنيته تنافسية وإحدى أولوياته، أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية.
- الأهداف ذات الأولوية إيجاد بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني.
- محور : دولة أجهزتها مسؤولة وإحدى أولويات هذا المحور التشريع والقضاء والرقابة.

## تمهيد

- قانون تنظيم الاتصالات (المرسوم السلطاني رقم ٣٠ / ٢٠٠٢).
- قانون المعاملات الإلكترونية (المرسوم السلطاني رقم ٦٩ / ٢٠٠٨).
- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات (المرسوم السلطاني رقم ١١ / ٢٠١٢).
- قانون نظام المدفوعات الوطنية (المرسوم السلطاني رقم ٨ / ٢٠١٨).
- إنشاء مركز الدفاع الإلكتروني وإصدار نظامه (المرسوم السلطاني رقم ٦٤ / ٢٠٢٠).
- قانون حماية البيانات الشخصية (المرسوم السلطاني رقم ٦ / ٢٢٠٢).

# عوامل التمكين

- الأحكام القانونية والتنظيمية
- الأطر التشريعية ذوات الصلة
- القدرة والامكانية القانونية والتنظيمية
- أطر التعاون الرسمية وغير الرسمية لمكافحة الجريمة السيبرانية

# عامل التمكين الأول: الأحكام القانونية والتنظيمية

- التشريع الموضوعي للجرائم السيبرانية: يستكشف هذا الجانب ما إذا كانت التشريعات النافذة تجرم مجموعة متنوعة من الجرائم السيبرانية في تشريعات محددة أو في القانون الجزائي العام.
- المتطلبات القانونية والتنظيمية للأمن السيبراني: يستعرض هذا الجانب وجود الأطر القانونية والتنظيمية للأمن السيبراني
- التشريع الإجرائي للجرائم السيبرانية: ينظر هذا الجانب ما إذا كان قد تم تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية الشامل - مع صلاحيات إجرائية للتحقيق في الجرائم السيبرانية ومتطلبات الإثبات لردع الجرائم السيبرانية والجرائم التي تنطوي على أدلة رقمية والاستجابة لها ومقاومة مرتكبيها.
- تقييم تأثير حقوق الإنسان: هذا الجانب يتناول ما إذا كان يتم تنفيذ تقييمات تأثير حقوق الإنسان للتشريعات الموضوعية والإجرائية الخاصة بالجرائم السيبرانية ولوائح الأمن السيبراني.

## عامل التمكين الثاني: الأطر التشريعية ذوات الصلة



• تشريعات حماية البيانات: وجود وتنفيذ تشريع شامل لحماية البيانات.

• حماية الطفل عبر الإنترنت: يركز على الحماية التشريعية للأطفال عبر الإنترنت، بما في ذلك حماية حقوقهم عبر



الإنترنت وتجرىم إساءة معاملة الأطفال عبر الإنترنت.

• تشريعات حماية المستهلك: وجود وتنفيذ تشريعات تحمي المستهلكين عبر الإنترنت من الاحتيال وغيره من أشكال



سوء التصرف التجاري.

• تشريعات الملكية الفكرية: يهتم هذا الجانب بوجود وتنفيذ تشريعات الملكية الفكرية على الإنترنت.

## عامل التمكين الثالث: القدرة والامكانية القانونية والتنظيمية

- إنفاذ القانون: يعني هذا الجانب بمؤهلات وقدرات ضباط وهيئات إنفاذ القانون وما اكتسبوه من تدريب في أساليب ومهارات التحقيق وإدارة قضايا الجرائم السيبرانية، والقضايا التي تنطوي على أدلة رقمية، وما إذا كانت هناك موارد بشرية وإجرائية وتقنية كافية.
- المقاضاة: ينظر هذا الجانب ما إذا كان المدعون العامون قد تلقوا تدريباً مناسباً على منهجيات التعامل مع قضايا الجرائم السيبرانية والقضايا التي تنطوي على أدلة رقمية وما إذا كانت هناك موارد بشرية وإجرائية وتقنية كافية.
- المحاكم: يتناول هذا الجانب ما يتوفر لدى المحاكم من موارد وفرص تدريب كافية لضمان الملاحقة القضائية الفعالة لقضايا الجرائم السيبرانية والقضايا التي تنطوي على أدلة رقمية، ومعايير قياس كفاءة الخبراء المنتدبين لدى المحاكم.
- الهيئات التنظيمية: يستعرض هذا الجانب وجود هيئات تنظيمية متعددة القطاعات الإشراف على الامتثال للوائح المنظمة للأمن السيبراني.

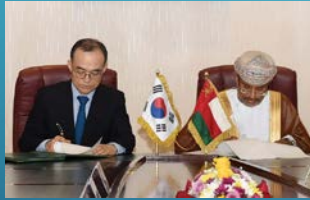


# عامل التمكين الرابع: أطر التعاون الرسمية وغير الرسمية لمكافحة الجريمة السيبرانية



● تعاون أجهزة إنفاذ القانون مع القطاع الخاص: يستعرض هذا الجانب آلية تبادل المعلومات بشأن الجرائم السيبرانية بين القطاعين العام والخاص المحليين، بما في ذلك التعاون مع موفري خدمات الإنترنت ومقدمي التقنيات الأخرى.

● التعاون مع جهات إنفاذ القانون الأجنبية: يعني هذا الجانب بإيجاد آليات رسمية للتعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون سواء كتعاون ثنائي أو إقليمي أو دولي أو في إطار منظمة دولية.



● التعاون بين أجهزة الدولة وقطاع العدالة الجنائية: يستعرض هذا الجانب قنوات الاتصال الرسمية بين الحكومة والجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية.

# الخلاصة

التشريع  
الإجرائي

حقوق  
الإنسان

المتطلبات  
القانونية  
والتنظيمية

التشريع  
الموضوعي

حماية  
البيانات

الأحكام  
القانونية  
والتنظيمية

أجهزة إنفاذ  
القانون مع القطاع  
الخاص

حماية  
الطفل

الأطر  
التشريعية ذات  
الصلة

مع جهات إنفاذ  
القانون الأجنبية

أطر التعاون  
الرسمية وغير  
الرسمية

الأطر  
التشريعية

حماية  
المستهلك

القدرة  
والامكانية  
القانونية  
والتنظيمية

التعاون بين أجهزة  
الدولة وقطاع  
العدالة الجنائية

الملكية  
الفكرية

إنفاذ  
القانون

المقاضاة

المحاكم

الهيئات  
التنظيمية